الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/53/61*
S/1998/69*
5 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإستونيا ولاتفيا وليتوانيا والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه نص ميثاق الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إستونيا، وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا الذي وقعه السيد وليام كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد لينارت ميري، رئيس جمهورية إستونيا، والسيد غونتيس أولمانيس، رئيس جمهورية لاتفيا، والسيد ألغيرادس برازاوسكاس، رئيس جمهورية ليتوانيا في واشنطن العاصمة، في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (انظر المرفق).

ونكون ممتنين لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(توقيع) تريفيمي فيليسته
السفير
والممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) يانيس بريكالنس
السفير
والممثل الدائم للاتفيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) دكتور أوسكاراس يوسيس
السفير
والممثل الدائم لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بيل رتشاردسون
السفير
والممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

المرفق

ميثاق الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إستونيا، وجمهوريـــة لاتفيـا وجمهورية ليتوانيا الموقع في في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في واشنطن العاصمة

[الأصل: بالانكليزية]

الديباجة

إن الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية إستونيا، وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا الذين سيشار إليهم فيما بعد باسم الشركاء،

إذ يشتركون في رؤية لأوروبا تحت ربوع السلام والتكامل، وخالية من الانقسامات، ومكرسة للديمقراطية، وحكم القانون، والأسواق الحرة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الشعوب؛

وإدراكا منهم للفرصة التاريخية السانحة لبناء أوروبا جديدة، تتمتع فيها كل دولة بالأمان داخل حدودها المعترف بها دوليا وتحترم استقلال جميع أعضاء مجتمع عبر الأطلسي وسلامتهم الإقليمية؛

وتصميما منهم على تعزيز علاقاتهم الثنائية كإسهام في بناء أوروبا الجديدة هذه، وتعزيز أمن جميع الدول عن طريق تطويع وتوسيع المؤسسات الأوروبية وعبر الأطلسية؛

والتزاما منهم بالتنمية الكاملة للإمكانيات البشرية داخل مجتمعات عادلة وجامعة تهتم بتعزيز العلاقات المنسجمة والمنصفة بين الأفراد الذين ينتمون لجماعات مختلفة إثنيا ودينيا؛

وإقرارا منهم بوجود مصلحة عامة في تنمية علاقات تعاونية، متبادلة الاحترام مع جميع الدول الأخرى في المنطقة؛

وإشارة منهم إلى العلاقات الودية القائمة باستمرار بين الولايات المتحدة وجمهورية إستونيا، وجمهورية لاتفيا، وجمهورية ليتوانيا منذ عام ١٩٢٢؛

وإشارة منهم كذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعترف قط بضم إستونيا ولاتفيا وليتوانيا إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام ١٩٤٠، بل إنها بالأحرى تعتبر وصفها كدول وصفا غير منقطع منذ إرساء أسس استقلالها، وهي سياسة أعلنتها الولايات المتحدة مرارا باستمرار لمدة خمسة عقود؛

وإذ يحتفلون بالإسهامات الثرية التي أسهم بها المهاجرون من إستونيا ولاتفيا وليتوانيا في الثقافة المتعددة الإثنيات للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بالتراث الأوروبي الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية كمستفيدة من إسهامات المفكرين والفنانين، وتجار حلف الهانسي من دول البلطيق في تنمية أوروبا؛ وإذ يثنون على إسهامات مواطني الولايات المتحدة في تحرير وإعادة بناء إستونيا ولاتفيا وليتوانيا؛

يؤكدون، كالتزام سياسي معلن على أعلى المستويات، المبادئ والإجراءات التالية في توجيه جهودهم الانفرادية والمشتركة لتحقيق أهداف هذا الميثاق.

مبادئ الشراكة

للولايات المتحدة مصلحة حقيقية، وعميقة ودائمة في استقلال وسيادة إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلامتها الإقليمية وأمنها.

ترحب الولايات المتحدة بحرارة بنجاح إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا في استعادة حريتها واستئناف مكانها الملائم في مجتمع الأمم.

وتحترم الولايات المتحدة الأمريكية التضحيات والصعاب التي تحملتها شعوب إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا لإعادة إرساء استقلالها. وهي تشجع الجهود التي تبذلها هذه الدول للاستمرار في توسيع روابطها السياسية، والاقتصادية والأمنية والاجتماعية مع أمم أخرى بوصفها أعضاء كاملة العضوية في مجتمع عبر الأطلسي.

ويؤكد الشركاء التزامهم بحكم القانون كأساس لمجتمع عبر الأطلسي للأمم الحرة والديمقراطية، وبمسؤولية جميع المجتمعات العادلة في حماية واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية لجميع الأفراد المقيمين في أراضيها.

ويؤكد الشركاء التزامهم المشترك بالمبادئ والالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويؤكد الشركاء مرة أخرى التزامهم المشترك بمقاصد، ومبادئ، وأحكام الوثيقة الختامية لهلسنكي والوثائق اللاحقة لها، بما فيها ميثاق باريس والوثائق المعتمدة في مؤتمر قمة لشبونه لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وسيراعي الشركاء بحسن نية التزاماتهم بتعزيز واحترام معايير حقوق الإنسان الواردة في وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المذكورة أعلاه وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسينفذون تشريعاتهم المتعلقة بحماية حقوق الإنسان هذه بشكل كامل وعادل.

وتثني الولايات المتحدة الأمريكية على التدابير المتخذة من جانب إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا للنهوض باندماج أوروبا بإنشاء علاقات تعاونية وثيقة فيما بينها ومع جيرانها وكذلك تعزيزها للتعاون الإقليمي من خلال مشاركتها في محافل مثل جمعية البلطيق، ومجلس وزراء البلطيق، ومجلس دول البلطيق.

وإذ تعتبر إستونيا ولاتفيا وليتوانيا علاقات الجوار الودية مسألة أساسية في الأمن والاستقرار العامين في مجتمع عبر الأطلسي، فهي تؤكد من جديد تصميمها على الاستمرار في تعزيز العلاقات الثنائية فيما بينها ومع الدول المجاورة الأخرى.

وسيكثف الشركاء جهودهم لتعزيز الأمن، والازدهار والاستقرار في المنطقة. وسيستعين الشركاء بالنقط الواردة أدناه في تركيز جهودهم لتعميق الاندماج بين دول البلطيق في المؤسسات عبر الأطلسية والأوروبية، وتعزيز التعاون في الأمن والدفاع وتنمية اقتصادات إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا.

التزام إزاء الإندماج

كجزء من رؤية عامة لأوروبا كاملة وحرة، يعلن الشركاء أن هدفهم المشترك هو اندماج إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا بشكل تام في المؤسسات الأوروبية وعبر الأطلسية السياسية، والاقتصادية، والأمنية والدفاعية. ولن تصبح أوروبا آمنة تماما إلا عندما تصبح كل من إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا آمنة.

ويؤكد الشركاء من جديد التزامهم بالمبدأ المنصوص عليه في الوثيقة الختامية لهلسنكي. والمكرر في الإعلانين الصادرين عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مؤتمري قمة بودابست ولشبونة، والوارد أيضا في مدونة قواعد السلوك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالجوانب السياسية والعسكرية للأمن، القائل بأن أمن جميع الدول في المجتمع الأوروبي - الأطلسي كل واحد لا يتجزأ.

ويشترك الشركاء كذلك في الالتزام بالمبدأ الأساسي، الوارد أيضا في مدونة قواعد السلوك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والذي أعيد تكراره في إعلانات لاحقة لمؤتمرات قمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، القائل بأن لكل دولة حق أصيل في الدفاع عن النفس فرديا وجماعيا وكذلك الحق في أن تختار بحرية ترتيباتها الأمنية الخاصة بها، بما في ذلك معاهدات التحالف.

ويؤيد الشركاء الدور الحيوي الذي يقوم به عدد من المؤسسات والهيئات التكميلية -- بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الاتحاد الأوروبي، اتحاد غربي أوروبا، منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية، مجلس أوروبا، ومجلس دول البلطيق -- في تحقيق الهدف المتقاسم للشركاء في أوروبا مندمجة، وآمنة وغير مقسمة.

ويرون أنه ينبغي، بغض النظر عن العوامل المتصلة بالتاريخ أو الجغرافيا، فتح هذه المؤسسات لجميع الديمقراطيات الأوروبية، الراغبة والقادرة على تحمل مسؤوليات والتزامات العضوية، على النحو الذي تحدده تلك المؤسسات.

ويرحب الشركاء بأن تكون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قوية ونابضة بالحياة ومكرسة للمؤسسات الديمقراطية، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهم يؤيدون بقوة دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كآلية لمنع وإدارة وتسوية المنازعات والأزمات.

وتؤكد كل من إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا من جديد أن هدفها أن تصبح عضوا كامل العضوية في جميع المؤسسات الأوروبية وعبر الأطلسية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والناتو.

وتشير الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأييدها الطويل الأمد لتوسيع الاتحاد الأوروبي، مؤكدة أنه مؤسسة أساسية في أوروبا الجديدة ومعلنة أن اتحادا أوروبيا أقوى وأوسع ذا نظرة خارجية سيزيد من أمن وازدهار أوروبا برمتها.

ويـــرى الشركاء أن توسيع الناتو سيعزز أمن الولايات المتحدة، وكندا، وجميع البلدان في أوروبا، بما في ذلك تلك الدول التي لم تدع مباشرة إلى العضوية أو غير المهتمة حاليا بالعضوية.

وترحب الولايات المتحدة بالآمال وتؤيد جهود إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا للانضمام إلى الناتو. وتؤكد رأيها بأن شركاء الناتو يمكن أن يصبحوا أعضاء عندما يثبت كل طامح في العضوية أنه قادر وراغب في تحمل مسؤوليات والتزامات العضوية، وعلى نحو ما تحدده الناتو بأن انضمام هذه الأمم سيخدم الاستقرار الأوروبي والمصالح الاستراتيجية للحلف.

وتكرر الولايات المتحدة الأمريكية رأيها بأن توسيع الناتو عملية مستمرة. وهي تتطلع إلى توسعات مستقبلية، وما تزال مقتنعة بأن باب الناتو لن يظل مفتوحا فحسب لأعضاء جدد، ولكن أن البلدان الأولى المدعوة للعضوية لن تكون الأخيرة. وليس هناك بلد غير منضم للناتو له حق الاعتراض على قرارات الحلف. وتلاحظ الولايات المتحدة أن الحلف مستعد لتعزيز مشاوراته مع البلدان الطامحة في عضويته بشأن المجموعة الكاملة من المسائل المتصلة بإمكانية العضوية في الناتو.

ويرحب الشركاء بنتائج مؤتمر قمة مدريد. وهم يؤيدون التزام الحلف بسياسة الباب المفتوح ويرحبون باعتراف الحلف بالدول البلطيقية بوصفها أعضاء طامحة في عضوية الناتو. وتتعهد إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا بتكثيف علاقاتها الوثيقة بالحلف من خلال مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية، والشراكة من أجل السلام، وبعملية الحوار المكثف.

ويؤكد الشركاء اهتمامهم بتطور روسيا الديمقراطي والمستقر ويؤيدون علاقة معززة بين الناتو وروسيا كعنصر أساسي لرؤيتهم المتقاسمة لأوروبا جديدة وسلمية. وهم يرحبون بالتوقيع على الاتفاق التأسيسي بين الناتو وروسيا وميثاق الناتو وأوكرانيا. وكلاهما يزيد من تحسين الأمن الأوروبي.

التعـاون الأمني

سيتشاور الشركاء فيما بينهم، وكذلك مع بلدان أخرى، عندما يرى شريك أن سلامته الإقليمية، أو استقلاله، أو أمنه مهدد أو معرض للخطر. وسيستعمل الشركاء الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف لهذه المشاورات. وترحب الولايات المتحدة وتقدر الإسهامات التي قدمتها إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا بالفعل في الأمن الأوروبي من خلال الاستعادة السلمية للاستقلال ومشاركتها النشطة في الشراكة من أجل السلام. وترحب الولايات المتحدة أيضا بمشاركتها في قوة التنفيذ وقوة تثبيت الاستقرار وسواهما من بعثات حفظ السلام الدولية.

وتعزيزا منهم للتعاون القائم بين وزارات دفاعهم وقواتهم المسلحة، تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية جهود إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا للوفاء باحتياجاتها المتعلقة بالدفاع الشرعي، بما في ذلك تطوير القوات العسكرية بشكل مناسب وقابل للتنفيذ فيما بينها.

ويرحب الشركاء بإنشاء مجموعة المساعدة الأمنية البلطيقية بوصفها هيئة فعالة للتعاون الدولي لتقديم المساعدة الأمنية لقوات الدفاع التابعة لإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا.

وسيتعـاون الشركـاء أيضا في تطوير وتوسيع مبادرات الدفاع مثل كتيبة حفظ السلام البلطيقيـة (BaltBat)، والسرب البلطيقي (Baltron) ونظام إدارة الفضاء الجوي البلطيقي (BaltNet)، التي تقدم إثباتا عمليا ملموسا للتعاون العملي وتعزز الأمن العام لإستونيا، ولاتفيا وليتوانيا، ومجتمع عبر الأطلسي.

وينوي الشركاء الاستمرار في التعاون العسكري المفيد بالتبادل وسيجرون مشاورات منتظمة مستخدمين الفريق العامل الثنائي المعني بالدفاع والعلاقات العسكرية.

التعاون الاقتصادي

يؤكد الشركاء التزامهم بآليات السوق الحر كأفضل وسيلة للوفاء باحتياجات شعوبهم المادية.

وتثني الولايات المتحدة الأمريكية على التقدم الكبير الذي أحرزه الشركاء البلطيقيون لتنفيذ الإصلاح والتنمية الاقتصاديين وتحولهم إلى اقتصادات السوق الحر.

وتؤكد إستونيا ولاتفيا وليتوانيا عزمها على تعميق تكاملها الاقتصادي مع أوروبا والاقتصاد العالمي، على أساس مبادئ الحركة الحرة للأفراد، والسلع، ورأس المال، والخدمات.

وتؤكد إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا التزامها بالاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية الموجهة نحو السوق والإعراب عن عزمها على تحقيق التكامل التام في الهيئات الاقتصادية العالمية، مثل منظمة التجارة العالمية مع تهيئة الأحوال اللازمة للانضمام بسلاسة إلى الاتحاد الأوروبي.

وإذ تلاحظ الولايات المتحدة الأمريكية علما بهذا الهدف، فإنها ستعمل على تسهيل اندماج إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى المنظمات الاقتصادية العالمية، ولا سيما منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشروط تجارية مناسبة.

وسيعمل الشركاء فرديا وجماعيا على تهيئة الأحوال القانونية والمالية في بلدانهم اللازمة لتشجيع الاستثمار الدولي. وترحب إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا باستثمار الولايات المتحدة في اقتصاداتها.

وسيواصل الشركاء السعي لتحقيق علاقات اقتصادية متبادلة الفائدة، بتعزيز مبدأي المساواة وعدم التمييز تهيئة للأحوال اللازمة لهذا التعاون.

وسيبدأ الشركاء إجراء مشاورات منتظمة لزيادة التعاون واتخاذ ما يلزم لإجراء تقييم منتظم للتقدم المحرز في مجالات التنمية الاقتصادية، والتجارة، والاستثمار وما يتصل بذلك من ميادين. وستولى رئاسة هذه المشاورات للمستوى الرفيع الذي يناسبها.

وإذ يدرك الشركاء أن مكافحة الجريمة المنظمة الدولية تتطلب جهدا متعدد الأطراف، فإنهم يوافقون على التعاون تعاونا كاملا في مكافحة هذا التهديد للاقتصاد العالمي والاستقرار السياسي. وما تزال إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا ملتزمة بسن تشريعات دقيقة في هذا الميدان وبتعزيز تنفيذ هذه التشريعات من خلال تعزيز نظام قضائي نزيه وجيد التشغيل.

العلاقة بين الولايات المتحدة ودول البلطيق

في جميع مجالات المساعي المشتركة هذه، يؤكد الشركاء مجددا بشكل رسمي، تعزيزا لتاريخهم المشترك من صداقة وتعاون، التزامهم بشراكة ثرية وديناميةبين الولايات المتحدة ودول البلطيق في القرن الحادي والعشرين. ويرى الشركاء شراكتهم في المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية والدفاعية، والثقافية، وفي الشؤون البيئية إسهاما في إقامة روابط أوثق بين شعوبهم وتسهيلا للاندماج الكامل لإستونيا، ولاتفيا وليتوانيا في الهياكل الأوروبية وعبر الأطلسية.

وللاستمرار في تعزيز هذه الروابط، ستنشئ الأطراف لجنة شراكة ستولى رئاستها للمستوى الرفيع الذي يناسبها لتقييم الجهود المشتركة. وستجتمع هذه اللجنة مرة في السنة أو على حسب الاقتضاء وذلك لبحث الشراكة من جميع نواحيها، وتقييم نتائج المشاورات الثنائية المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والعسكرية وسواها من المجالات، واستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف هذا الميثاق.

وللتعبير بشكل أفضل عن التغييرات الحاصلة في البيئة السياسية والأمنية الأوروبية وعبر الأطلسية، يلتزم الشركاء الموقعون باستعراض هذا الاتفاق بانتظام على أرفع مستوى.

عن الولايات المتحدة الأمريكية:

عن جمهورية إستونيا:

عن جمهورية لاتفيا:

عن جمهورية ليتوانيا:

واشنطن، العاصمة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

- - - - -